طريق الدولة

على الرغم من النجاح الذي حققته حركة المقاومة الفلسطينية في تحويل النتائج العسكرية التي منيت بها، نتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان، الى نصر سياسي عززه الصمود البطولي لقوات المقاومة في وجه عمليات القصف الوحشي الذي قامت به القوات الإسرائيلية ضد الشطر الغربي من العاصمة، بيروت، في اثناء الحصار الذي استمر مدة تسعة وسبعين يوماً؛ يمكن التقدير، الآن، ان خسارة المنظمة لجزء هامّ من قاعدة تواجدها الرئيسة في لبنان ضاعفت من حدّة احساس منظمة التحرير الفلسطينية بحاجتها الى الدولة الخاصة بها. ومن اجل اعادة دفع الأمور في اتجاه هذا الهدف، وبالاستناد الى تقديراتها الواقعية لموازين القوى التي استجدت بعد غزو لبنان، يبدو ان القيادة الفلسطينية حسمت خياراتها باتجاه تشجيع الجهود والمبادرات الهادفة الى اعادة اطلاق مسيرة البحث في حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط. وقد انعكس هذا التوجّه، بشكل خاص، في المواقف المرنة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الجزائر، ١٤ ـ ١٩٨٣/٢/٢٢) من المشاريع والمبادرات التي كانت مطروحة، آنذاك، من اجل تحريك عملية التسوية في المنطقة، حيث وافق المجلس على اعتبار «مشروع السلام العربي» الذي أقرّته «قمّة فاس» الثانية بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦، بمثابة «الحدّ الأدنى للتحرّك السياسي للدول العربية، وذلك بعد ان كانت قيادة المنظمة وقفت في طليعة معارضي المشروع عند طرحه على قمّة فاس الاولى (١٩٨١/٧/٢٥). وقد نص المشروع على «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، ووافق على قيام «مجلس الأمن بتأمين ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة»[٣١].

كذلك، فقد حرص المجلس على التعبير عن معارضته لمشروع الرئيس الاميركي الاسبق، رونالد ريغان، بصيغة مرنة أتاحت تلخيص الموقف الفلسطيني من المشروع بعبارة «لعم» التي وردت على لسان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد انفضاض المجلس. وفي سياق التوجّه عينه الرامي الى تسهيل مهمّة الجهود المبذولة من اجل دفع مسيرة التسوية في المنطقة، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني موافقته على ان «تقوم العلاقة [الفلسطينية] المستقبلية مع الاردن على اسس كونفدرالية بين دولتين مستقلّتين»، وهو ما بدا محاولة للالتقاء عند منتصف الطريق مع احد البنود الرئيسة التي تضمّنها مشروع الرئيس ريغان[٣٢]. وبمقدار ما يتعلق الامر، هنا، بالنتائج المباشرة، والملموسة، لهذا التوجّه السلمي الذي انطوت عليه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، يبدو، الآن، ان الظروف الاقليمية، والدولية، السائدة لم تكن مؤاتية بشكل حقيقي لتثمير اندفاعة السلام الفلسطينية، وهو ما عبّرت عنه ردود الفعل الفاترة التي قوبلت بها قرارات المجلس من قبل الجهات المعنيّة بتسوية أزمة المنطقة، لا سيّما من جانب الادارة الاميركية، التي وجدت، في انشغالها بالاعداد لمعركة الانتخابات الرئاسية العام ١٩٨٤، مبرراً لتسويغ جمود نشاطها الدبلوماسي ازاء أزمة الشرق الاوسط، وهو ما أعطى، أيضاً، للحكومة الاسرائيلية فرصة زيادة تصليب موقفها من مجمل المشاريع المطروحة لتحريك عملية السلام، ومن ضمنها مشروع الرئيس الاميركي ريغان بالذات.

وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية حاولت الحفاظ على زخم اندفاعتها السلمية، من خلال قرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمّان بين ٢٢ ـ ١٩٨٤/١١/٢٩، لا سيما من خلال توقيع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، والذي عرف، فيما بعد، بـ «اتفاق عمّان»، فالواقع ان هذه المحاولة لم تنجح في تحريك